

دور النقل العام الحضري في ربط النسيج السكاني والمعمراني وترسيخ هوية المدينة (نموذج مدينة عمان)

ملخص

تناوبت على مدينة عمان العديد من الجهات الرسميه في المسؤوليه على قطاع النقل العام الحضري ولاول مرة في نهاية عام 2007 أعطت التشريعات كامل الصلاحيه على هذا القطاع للحكم المحلي (أمانة عمان الكبرى) تبين هذه الورقه أهمية إستقرار التشريعات في تطوير منظومة خدمات النقل العام الحضري والاستثمار في هذا القطاع كما تبين مشاريع الامانه الجديدة المرتبطة بالنقل العام الحضري منذ تواليها الصلاحيه وبيان اهم المشاريع التي تخدم تطوير عملية الاندماج السكاني والمعمراني وتبني هويتها .

وخلصت الورقة الى أن الاستقرار في التشريعات من خلال اقرارها من السلطة التشريعية والصلاحيات المنبثقة عنها على المستوى المحلي (اللامركزية) بالإضافة الى أن الاجراءات التي يجب ان تأخذها خطط ومشاريع النقل العام الحضري في مدينة عمان كهدف استراتيجي للامانه ضمن موازنتها هي من الامور الرئيسية التي تساهم في تطوير هذه المنظومة وبالنتيجة في عملية الاندماج السكاني وابراز هويتها

توصي الورقة بضرورة اقرار قانون نقل عام بشكل عصري يلبي الصلاحيات من حيث المركزية في السياسات والتشريعات واللامركزية في الادارة والتخطيط والعمليات والتركيز على المشاريع التنفيذية المرتبطة بالنقل العام الحضري المستدام لتحقيق منظومة الاندماج السكاني وابراز هوية المدينة .

1. المقدمة :

تعد تجربة امانة عمان الكبرى في قطاع النقل العام خلال السنوات السابقة منذ توليها الصلاحيه نموذج ايجابي جدير بالاهتمام والدراسة المقارنة ولكن بالمقابل هناك عدم الاستقرار نتيجة التعديلات التي طرأت على هذه التشريعات وخاصة قانون النقل العام للركاب حيث تم تقليص صلاحياتها من خلاله وعدم اقرار القانون بشكل دائم اثر سلبياً على مهامها في تطوير منظومة الخدمة واستقرار الاستثمار في هذا القطاع وكذلك وبالاطلاع على مشاريع الامانة التنفيذية كانت عملية الاندماج الاجتماعي و السكاني تلبى بشكل جزئي وبطريقة غير مباشرة او مقصودة على مستوى السياسات والاهداف الاستراتيجية والمشاريع المعتمدة في الموازنة .

2. المشكلة والهدف :

1-2 التشريعات الناظمة : جميع الجهات التي تولت صلاحيات النقل العام لمدينة عمان لم يكن لديها رؤية استراتيجية واضحة المعالم من خلال تخطيط شمولي لمنظومة الحركة في المدينة واهماها النقل العام الحضري ولم تكن امانة عمان الكبرى مسؤولة عن هذا القطاع رغم ارتباطه في منظومة التخطيط الشمولي بشكل عام و الحركة بشكل خاص تولت الامانة الصلاحية قبل أقل من عقد مما ضاعف مسؤوليتها اتجاه منظومة النقل والمرور الا ان التشريعات التي منحتها الصلاحية تغيرت اكثر من مرة وانتقصت من مسؤوليتها ورغم ذلك ما زالت هذه التشريعات مؤقتة وهذا ساهم في عدم الاستقرار في الاستثمارات المرجوه اتجاه هذا القطاع

2-2 المشاريع التنفيذية : لم يكن موضوع الاندماج السكاني والعمري وابراز الهوية في المشاريع التنفيذية المرتبطة بقطاع النقل العام الحضري التي نفذت خلال فترة الصلاحية حدد بشكل واضح مشروع استراتيجي حيث أن بعض هذه المشاريع تساهم بطريقه غير مباشرة في تحقيق ذلك حيث أنه لم يطرح في موازنتها المشاريع المرتبطة بهذا التوجه بشكل واضح لتحقيق هذه الغايه مثل عنصر الامن وهيكلاة الشبكة والاسطول والدعم المرتبط بالاجرة لفئات محدده من المستخدمين .

3. الجهات المسؤولة والتشريعات الناظمة والرؤية المستقله :

1-3 عند دراسة الجهات المسؤولة التي تعاقبت على قطاع النقل العام في مدينة عمان والتشريعات الناظمة لها تبين أن هناك العديد من الجهات التي تولت الصلاحية في مدينة عمان بمحض العديد من التشريعات وما تم حصره :

- كان النقل من صلاحية السلطة المختصة في امارة شرق الاردن بعد تأسيسها¹ شركة اتحاد باصات العاصمة ولكن ما علمته من ورثة القائمين عليها ان رأس المال كان يقارب المليون دينار (حقبة السبعينيات)². ضمن نفس الفترة(السبعينيات) سيرارات السرفيس كانت من خلال ملكية رقم عمومي و نطاق الخدمة اينما يشاء لتقديمها و تتبع مسؤوليتها لوزارة الداخلية / الامن العام³ في السبعينيات استحدثت مؤسسة النقل العام⁴ بامتياز تقديم الخدمة في العاصمة وتتبع إدارتها لوزارة النقل واختلفتاليات العمل لديها :
- أ- الملكية والتشغيل من خلال المؤسسة بكافة الخطوط والمناطق الواقعه ضمن امتيازها واستمر هذا النهج لغاية عام 1993
 - ب- في عام 1993 اعطت المؤسسة امتياز لمؤسسات وشركات نقل تتبع للقطاع الخاص ضمن عقود لمدة (15) عام لتقديم الخدمة على الخطوط والمناطق التي كانت تخدمها و التملك الواسط اسميًّا للمؤسسة.
 - ج- في عام 1998 اعطت المؤسسة للقطاع الخاص أيضاً تراخيص لتقديم خدمات النقل العام لمناطق مستحدثة وبعقود جديدة في عمان وما بين عمان والزرقاء مدتها عشرة سنوات وضمن نفس الية التشغيل السابقة .

في نفس الوقت الذي كانت مؤسسة النقل العام مسؤولة عن تقديم الخدمات في عمان من خلال الحافلات فقط كانت وزارة الداخلية صاحبة الولاية بمحض قانون النقل على الطرق⁵ بمنح التراخيص والتصاريح لمشغلى الحافلات ايضاً والمسؤولية المطلقة على قطاع التكسي وقطاع السرفيس وضمن رؤية الوزارة (الجانب الفرعية / المركزية) والامن العام / إدارة السيير على ان يكون التملك والتشغيل للقطاع الخاص والرقابة للقطاع العام / وزارة الداخلية و الامن العام .

نهاية عام 2001 تم استحداث هيئة تنظيم النقل البري حالياً⁶ (هيئة تنظيم قطاع النقل العام سابقاً⁶) والتي اعتبرت وريثة مؤسسة النقل العام اخذت كامل الصلاحية لقطاع النقل العام داخل المحافظات وما بينها والغاية صلاحيات وزارة الداخلية التي أصبحت مسؤولة من خلال قانون السيير.

اعتمدت الهيئة سياسة منح التراخيص والتصاريح لشركات النقل العام بمحض عقود استثمار والغاية فكرة منح التراخيص للافراد . نهاية عام 2007 تولت أمانة عمان الكبرى صلاحيات النقل العام ضمن حدودها الادارية⁸ وصلاحيات الهيئة باقي المحافظات الاخرى وبين المحافظات ولغاية هذا التاريخ الا ان التعديل بالقانون المؤقت الصادر عام 2010⁹ لغى قانون النقل العام رقم (38) وقانون النقل ضمن اختصاص الامانه رقم (51) وحددت الصلاحيات للهيئة والامانه بمحضه .

قانون هيئة تنظيم النقل البري رقم (4) لسنة 2011⁷ (منح الصلاحيه لاصدار التشريعات للهيئة مع صلاحيات النقل العام للمحافظات باستثناء العاصمة تبقى اختصاص الامانه ضمن حدودها الادارية)

1- قانون النقل على الطرق رقم (6) لسنة 1936 السلطة المختصة في امارة شرق الاردن.

2- قانون تصديق امتياز (36) لسنة 1962 / امتياز شركة اتحاد باصات العاصمة المساهمة المحدوده .

3- قانون النقل العام على الطرق رقم (49) لسنة 1958 .

4- قانون مؤسسة النقل العام رقم (21) لسنة 1975 وقانون رقم (19) لسنة 1985 .

5- قانون السيير رقم (14) لسنة 1984 وزارة الداخلية .

6- قانون النقل رقم (38) لسنة 2001 وقانون النقل رقم (39) لسنة 2003 – هيئة تنظيم قطاع النقل

7- قانون هيئة تنظيم النقل البري رقم (34) لسنة 2010

8- قانون النقل العام للركاب ضمن حدود امانة عمان الكبرى رقم (51) لسنة 2007 .

9- قانون النقل العام رقم (33) لسنة 2010

2-3 التشريعات الناظمة للنقل العام والرؤية المستقبلية :

حيث أن إن التشريعات القانونية الدائمة هي بالأساس تعتبر المرجعية في الانطلاق الاستراتيجي والتنفيذي للنقل الحضري لدى الجهات المسئولة والاستثمارات الخاصة بهذا القطاع وكون قانون النقل العام للركاب هموًّقت منذ عام 2010 ومجلسى النواب السابعين السادس والسابع عشر ناقش هذا القانون من خلال اللجان المختصة والتي شاركت بجميع جلساتها فإنه من الضروري ان تكون هناك مخرجات برؤية جديدة لقانون النقل العام الدائم والتي من الضروري ان ترتكز على :

- اعطاء الصلاحية القانونية للجهات المسئولة عن القطاع في معالجة الاختلالات السابقة مثل (المملكة الفردية) على مراحل انتقالية من خلال حواجز تشجيعية .
- تبني فكرة المركزية في السياسات الاستراتيجية والتشريعات الناظمة والرقابة على معايير جودة الخدمة .
- تبني فكرة الامرکزية للتخطيط والإدارة والتشغيل لهذا القطاع بما يتواكب مع المخططات التنظيمية للبلديات ورؤيتها الاستراتيجية لمنظومة الحركة وضمن مراحل زمنية انتقالية .
- استحداث ادارة متخصصة للنقل في البلديات عند توليها صلاحيات النقل العام لغايات التخصص وسرعة القرارات بدل اتخاذها من المجلس المحلي .
- تبني فكرة تقديم الدعم والحواجز لخدمات ومرافق النقل العام .
- اعاده هيكلة لقطاع النقل العام حسب نوعية الخدمة وهرميتها ونطاق تقديمها .

4 نموذج نقل عام حضري مستدام للمدينة

4-1 مفهوم النقل الحضري

النقل العام الحضري : هو خدمة تقوم بالربط بين مختلف نقاط التجمع الحضري ، تخص تنقل الافراد وفقاً لخطة تغطي الاحتياجات وتحقق التكامل والانسجام ، والهدف منه اعطاء ديناميكية للحياة في المدينة لكافة المستخدمين .

4-2 إن تحقيق نظام نقل عام حضري ومستدام يتطلب الالتزام بكثير من المعايير من قبل الجهات المسئولة عن قطاع النقل العام بسبب :

1. النمو المتوقع على حجم الطلب في نقل الركاب وامكانية التوجة بتلبيته من خلال السيارات الخاصة (في كثير من الدول الاوروبية والافريقية والاردن)
2. الاتجاهات الجديدة للسكان باتجاه ضواحي المدينة وعدم إنتشار الشبكة والتغطية تميل إلى زيادة حركة المرور بالسيارات خاصة مما له أثر سلبي على تنقل وسلامة الأطفال والمرأهقين والأشخاص المحرمون اجتماعياً والمسنين .
3. الحد من ابعاث غازات الاحتباس الحراري والنهر المتواضع الذي يحافظ على النسبة المئوية لوسائل النقل العام في نفس المستوى(الالتزام ببروتوكول كيوتو) ، يضع السلطات المحلية أمام التحدي الكبير: جعل النمو المتوقع للحركة من خلال استخدام النقل العام للركاب في المناطق الحضرية (هناك التزامات اوروبية ببروتوكول / وضرورة ذلك لدينا) .
4. إدماج المعايير الاجتماعية والبيئية في وسائل النقل العام يمكن أن تساعد السلطة المحلية في أداء الشروط القانونية، مثل التشريعات الخاصة بنوعية الهواء.
5. إنتماد نماذج في تقديم خدمات نقل عام حضري حسب البائع ما بين القطاع العام والقطاع الخاص من حيث {ملكية وادارة وتنظيم (قطاع عام)، تشغيل(قطاع خاص) ، ادارة وتنظيم (قطاع عام) / ملكية وتشغيل(قطاع خاص) ، نماذج اخرى BOT }

في أوروبا أكثر السلطات المحلية تقليداً هي من توفر للسكان المحليين النقل العام في المناطق الحضرية، إما مباشرة أو من خلال الشركات قبل أن تبدأ الحكومات بالاستثمارات الضخمة على شبكة الطرق وقبل النمو الكبير في استخدام المركبات الخاصة حيث كان النقل العام الحضري يوفر خدمات النقل لقطاع كبير من المستخدمين . والآن لم يبقى كذلك واصبح من الصعب المناقضة خاصة مع القيد المقرر على ميزانيات السلطات المحلية في أوروبا ولا يمكن لنموذج النقل الحضري المستدام ان يتحقق على معطيات هذا التمويل والنقل العام لا يترك لقانون السوق الذي سوف يؤثر على انتشار الخدمة او الترددات لها على الالتزام¹⁰

4-3 النشاركية المجتمعية والنقابية والمعنيين لاستدامه النقل الحضري .

خطط النقل العام الحضري يجب ان تقوم على رؤية بعيدة المدى (نموذج للنقل الحضري المستدام) بما يتفق مع السياسات للقطاعات الأخرى ومتافق عليها مع المجتمع المحلي (المستخدمين) . وضمان وصول وسائل النقل العام لجميع المشاريع الكبرى والمرتبطة بتطوير استخدام الأراضي .

ذلك أهمية العمل مع المشغلين الرئيسيين وتطوير حوار مع النقابات الممثلة لهم للوصول معهم الىاليات واضحة مرتبطه بتطوير الخدمة حسب المتطلبات الاستدامة للمدينة . بالإضافة إلى المعايير البيئية ، و الجودة العالية ، فإنها يجب أيضا النظر للمعايير الاجتماعية . وأفضل التجارب بهذا المجال خاصة بمواصفات وسائل النقل الجماعي والاجور .

4-4 هيئة مستقلة لادارة النقل العام :

من المهم إنشاء هيئة وادارة مستقلة للنقل العام لدى الجهات المسؤولة عن هذا القطاع ومشاركة فنادق المجتمع المحلي (المستخدمين) تحدد من خلالها متطلبات نظام النقل الحضري للموطنين في المناطق الحضرية، وربط هذه المتطلبات مع مخططات المدينة واعتماد الية الترخيص والتشغل لهذا القطاع والتحقق والمتابعة للشروط التعاقدية و ينبع أن تسترشد هذه الهيئة بالمبادئ الأخلاقية التي توكل تقديم أفضل خدمة ممكنة من الأموال المتاحة وبنفس الوقت ضمان المعايير البيئية والاجتماعية . (مع الاخذ بعين الاعتبار قانون الامرکزية)

5-4 سباق العطاءات التافسية في تحفيز الخدمة .

أن وجود عطاءات تافسية تجمع بين عناصر المنافسة والتشريعات النافذة تساهم في تأمين المعايير الاجتماعية والتوعية وضمان الجودة ومعالجة أي اختلالات ناتجة عن الحصرية إن وجدت (ممكن حالات مماثلة في التراخيص الممنوحة بقرارات لجان السير) . بالإضافة الى عدم السماح بالتشغيل للجهات الرسمية وتوجيه دورها الى التخطيط والرقابة والتنظيم والسير في العطاءات التافسية ضمن معيار جديد يأخذ بعين الاعتبار تقييم الحواجز والاعفاءات والدعم لتحقيق متطلبات تقديم الخدمات العامة بالمستوى اللائق وقد تم

اعتمد هذا النهج الناجح في الدول الاسكندنافية، على سبيل المثال مدينة غوتبرغ (السويد) حيث زاد عدد المسافرين بنسبة 7.5% وانخفضت الإعانت العامة بنسبة 30%. وحسب هيئة الشبكة الأوروبية للطرق تبين في أعقاب عمليات تافسية نمو عدد الركاب 1.7%، بالمقارنة مع 0.4% من تلك التي لا تخضع لهذا الإجراء .
بالإضافة الى الأدوات المؤسسية مثل تخطيط استخدام الأرضي، والحواجز والاستثمار في البنية التحتية للنقل ، هي من العوامل الهامة لنجاح عطاءات التافسية وتحسين المعايير الاجتماعية و البيئية لوسائل النقل العام في المناطق الحضرية.¹⁰

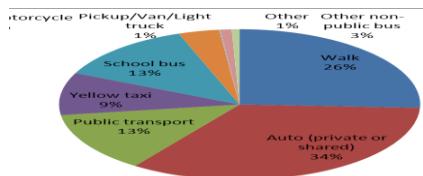
¹⁰. Migliorare il Trasporto Pubblico Urbano in Europa / Prendere un Impegno(ICLEI European Secretariat)

5. واقع النقل العام الحضري في مدينة عمان :

للوصول الى واقع الاندماج السكاني لمدينة عمان من خلال استراتيجياتها ومشاريعها الحالية والمستقبلية لا بد من دراسة واقع النقل الحضري والمشاريع الحالية والمستقبلية لامانة عمان :

1-5 الواقع الحالي :

1-5.1 مؤشرات إحصائية لمنظومة التنقل في عمان:



Person Type	Age	Trip Rate
worker	>14	2.06
housewife	>14	0.98
unemployed	>14	1.06
student	>14	2.05
School child	<14	1.93
child	< 5	0.22
retired	>25	1.49
Other		1.72
		1.73

النوع	عدد المركبات	الخطوط	عدد المشغلين
حافلة / كبيرة	495	80	11
حافلة / متوسطة	204	67	192
سرفيس	3013	84	3013
تكسي	10891	/	138

عدد السكان (مليون)	معدل الرحلات (يوم)	معدل الرحلات بالسيارة (مليون) العام (مليون)	معدل الرحلات (مليون)	معدل الرحلات (يوم)	معدل السكان (مليون)
3	2	2.04	6	2.04	0.66
4	2	2.72	8	2.72	0.88
5	2	3.4	10	3.4	1.1

والتي تبين 11 :

- أكثر من (8) مليون رحلة داخلية يومياً وأكثر من مليون رحلة خارجية إلى عمان .
- (34%) نسبة استخدام مركبات خصوصية
- (13%) نسبة استخدام النقل العام (5%) حافلات (8%) سرفيس .
- (9%) تكسي
- أكثر من مليون مركبة مسجلة
- 10.8% زيادة في عدد المركبات سنوياً .
- كلفة التنقل تشكل عبئاً مالياً على المواطن والدولة :
 - 30-25 % كلفة التنقل من الدخل لبعض الأسر
 - 38 % من المحروقات تستهلك في قطاع النقل .
 - عزوف غالبية الشباب عن العمل بسبب النقل (ارتفاع التكلفة/ مستوى الخدمة/ الشبكة) .
- ضرورة تحديث هذه الاحصائيات بسبب المعطيات الجديدة (الزيادة السكانية / الزيادة في المركبات الخصوصية / التحول لوسائل نقل بديلة / ...).
- النقص في اعداد وسائل النقل العام الجماعي بالنسبة لعدد السكان .
- هيئة الملكية الفردية على مشغلي النقل العام وبالتالي على مستوى الخدمة وامكانية فرض معايير الجودة على مستوى المواصفات والعمليات والتتشغيل .
- تضاعف اعداد الرحلات اليومية خلال مدة أقل من عشرة سنوات نتيجة الزيادة غير المتوقعة لأعداد السكان .

11. تكامل منظومة خدمات النقل العام في العاصمة عمان /الأردن / المهندس عبد الرحيم الوريكات . (المؤتمر الهندسي السابع والعشرون / المنامة البحرين)

١-٥ الرؤية والإستراتيجية :

إن استراتيجية النقل العام داخل عمان استندت في المخطط الشمالي المذكور على الممارسات الدولية المقبولة و مع المبادئ الأساسية التالية¹²:-

1. تأسيس نظام نقل عام شامل على أساس تسلسل هرمي واضح لاحتياجات .
2. الوصول لنظام نقل عام يتناول الإنداجم الاجتماعي و يعزز تحويل استخدام وسائط النقل العام بدل من استخدام السيارات الخاصة .
3. التأكيد من ان تطوير خدمات النقل العام الجديدة مصممه لتلبية احتياجات عمّان ومخطط استخدام الأراضي استخدام بشكل عام .
4. تصميم نظام نقل عام بحيث يكون له فوائد على اقتصاد عمّان والأردن .
5. تطوير شامل لمراافق نقل الركاب عبر كامل الشبكة من أجل تشجيع نموذج التحويل لاستخدام النقل العام .
6. تكامل نظام النقل العام مع استراتيجيات وخطط النقل العام الأخرى .
7. فصل كامل للمستوى الاول للشبكة و إدخال الأولوية لحالات النقل الجماعي من أجل تقليل أثر الازدحام المروري على شبكة النقل .
8. استخدام نظام تعاقدي وتنظيمي الذي يوفر استقراراً، و التنبؤ بشبكة نقل عام عالية الجودة والتي تشجع القطاع الخاص للاستثمار والابتكار.

ان إعادة تصميم وإدخال تغييرات كبيرة على شبكة النقل العام في عمان هو عملية معقدة، والتي تحتاج إلى أن تأخذ بعين الاعتبار أنماط الرحلات الحالية من جميع الوسائل والتغيرات المستقبلية في أحجام السكان، وأنماط الحصول على فرص العمل، التعليم والمراافق الصحية، وارضاء الناس.

٤-٥ المخطط الشمالي للنقل والمرور

إنجاز المخطط الشمالي للنقل والمرور عام 2009 من خلال شركة استشارية والذي يهدف إلى¹³ :

1. توفير مسودة لتوجيه النمو والتغيرات في عمان لغاية عام 2025 وهو يدعم التطورات المستقبلية لعمان كمدينة رائدة في القرن 21 ويحدد السياسات والتطورات المقترنة التي من شأنها ان تحقق رؤية المدينة .
2. توفير مجموعة من الاهداف والسياسات التي تضمن تطوير نظام نقل عام آمن للمواطنين من والى المدينة.
3. توفير وسائط نقل عام مصممه على تسلسل هرمي عالية المستوى من خلال مشاريع استراتيجية .
4. التكامل والهرمية ما بين الشبكة ونوعية الخدمة .

12. Comparison Between Monorail System and BRT System in amman city (fourth Jordan(international conference and exhibition for roads and transport/2014)

13. المخطط الشمالي للنقل والمرور امانة عمان 2009

2-5 المشاريع التنفيذية الرئيسية للامانه منذ توليها الصلاحيه .

- 2-5 أ إعادة هيكلة شبكة خطوط النقل العام للخدمات الرئيسية والخدمات المغذية والاسطول :
- تم هيكلة كافة مسارات خطوط النقل العام بالاعتماد على نظام التسمية والترقيم المعتمد به لدى الامانة مع الأخذ بعين الاعتبار مراكز الانطلاق والوصول / فصل تداخل الخطوط / تعديل المسارات بما يضمن الانتشار المكاني لتقييم الخدمة.
 - وتم اعتماد نموذج تصريح جديد للمركبات العمومية يتضمن كافة هذه المعلومات بالإضافة الى الاجرة المقرره بما يضمن امكانية رؤيتها من قبل المستخدم . وتم ذلك من خلال فريق متخصص كان لي شرف مسؤوليته ضمن دائرة النقل العام .
 - إعتماد مبدأ مشغل / منطقة بمعنى ان يكون نطاق الخدمة حسب المناطق والاحياء وامكانية التعديل على المسارات دون التداخل مع مشغلين اخرين¹⁴.

2-5 ب نبني هوية للنقل العام الحضري (نقل عمان) .

لم يكن هناك قبل تولي امانة عمان اي هوية خاصة بالنقل العام على المستوى المحلي (المدينة) والوطني الا ان امانة عمان في عام 2010 اعتمدت كمرحلة اولى لكافحة حافلات النقل الجماعي اللون : اللون الابيض / الشعار : شعار امانة عمان الكبرى الهوية : مرجعيات تلال العاصمه () وتحت مسمى نقل عمان بحيث يتم الان تمييز اي واسطة نقل ضمن اختصاصات الامانة عن وسائل النقل الاخرى وكان هذا الاجراء حافزاً لدى الجهات ذات المسؤولية التشريعية (هيئة تنظيم النقل البري) باصدار تعليمات اللوان وسائل النقل العام 2015 العام الذي لم توضع موضع التنفيذ الكامل الى هذا التاريخ¹⁴ .



(الهوية الخاصة لحافلات عمان)

5-2 ج التوسيع في تقديم الخدمة ضمن رؤية جديدة لدمج الاحياء والتجمعات السكانية من خلال مشروع خدمة الاحياء السكنية¹⁵ .

نظراً لما تشهده امانة عمان من توسيع عمراني وإمتداد سكاني خلال العقود الماضية واستخدام عدد كبير من سيارات السرفيس لتقديم خدمات النقل العام بدل الحافلات وعلى محاور رئيسية تم إستحداث خدمة نقل عام داخلية تسمى (خدمة الاحياء السكنية) داخل حدود الأحياء والمناطق لغاية :

- ✓ توفير خدمة نقل عام داخلية وزيادة في التغطية .
- ✓ توفير خدمات مغذية للخطوط الرئيسية .

معلجة الا زدحامات المرورية من خلال ازاحه جزء من هذه المركبات والعاملة على المحاور الرئيسية للحركة للعمل داخل الاحياء السكنية فقط .

- ✓ هيكلة اسطول سيارات السرفيس (معلجة العدد الكبير لسيارات السرفيس) .



(اطلاق احد مشاريع الاحياء السكنية / حي تل العي الشمالي)

14- تطوير منظومة النقل العام (واقع وتطلعات) المهندس عبد الرحيم الوريكات . المؤتمر السابع للسلامه المرورية / الاردن (2015)
15- خدمة الاحياء السكنية (خدمات داخلة وخدمات مغذية) /المهندس عبد الرحيم الوريكات (الايدام الوطنية للنقل الحضري / وزارة النقل) / 2015 .

5-2.د احياء منطقة وسط المدينة (مكوك البلد / مشروع توصيله)

» امانة عمان الكبرى اعتمدت سياسة واستراتيجية لاحياء وسط مدينة عمان تجاريًّا واقتصاديًّا وسياحيًّا من خلال :
✓ اطلاق خدمة تسمى خدمة مكوك البلد .

✓ اعادة تاهيل الطرق والارصفة والتركيز على المساحات الخاصة لحركة المشاه

✓ رفع مستوى سلامة المشاة من خلال ازالة العوائق (البساطات) .

✓ اعادة هيكلة منظومة الحركة واتجاهات السير (ازاحة لاسطول النقل العابر من المنطقة) .

✓ تحفيز عدم استخدام المركبات الخاصة والمساهمة في تحفيض استهلاك الطاقة (توفير موافق للمركبات) .

5-2.ه مشروع مكوك البلد¹⁶ :

بناء على الاجراءات السابقة ولغاية توفير وسائط نقل امنه ومربيه تم استخدام خدمة مكوك عام 2015 من خلال (حافلات حديثة / مكيفه / نظام رقابة الكتروني / نظام صوتي / موافق معتمده / رحلات ترددات ثابتة 20 دقيقة .) زمن خدمة طويل (16 ساعة / يوم) / موافق سيارات مجانيه (منطقة رغدان / رأس العين) ولانحاح المشروع ما زالت الخدمة مجانية للمواطنين وتحمل الامانه كامل تكاليفه وتتجه الرؤية الى استداته (مكوك مماثل) ضمن منطقة العبدلي .



(الهوية الخاصة بحافلات المكوك)

5-2.و مشروع توصيله :

أطلقت امانة عمان خدمة "توصيله" عام 2016 لتوفير وسيلة نقل بديلة لنقل المواطنين إلى المناطق المزدحمة في عمان مع التركيز على الآثار البيئي للمدينة والآثار الصحي للمواطنين والتكلفة وامكانية الاستخدام من كافة شرائح المجتمع وعليه تم استخدام سيارات الكهربائية بعد ان اعيد صياغة التشريعات التي تسمح بذلك وهي تقوم بالخدمة ضمن موقع محددة { وسط البلد / شارع الرينبو / منطقة العبدلي / شارع الوكالات... } وبأجرة رمزية (50 فرش) .



(الهوية الخاصة بسيارات توصيله)

5-2.ز إدخال تكنولوجيا جديدة لقطاع التكسي من خلال سيارات هجينه وسيارات كهرباء :

استخدام السيارات الهجينه والكهربائيه في قطاع النقل داخل العاصمه، هو من أوائل المشاريع في المنطقة ، ، مشيراً إلى ان استخدام هذا النوع من السيارات يساهم بتخفيض تكاليف النقل، كون تكاليفها التشغيلية أقل من تلك العائد للسيارات التكسي العادي، الذي يعمل على المحروقات، اضافة الى انها تعد صديقة للبيئة والآثار الصحية الايجابيه على قاطني المدينة وقد ساهمت امانة عمان في اعتماد تشريع لتمكن من ادخال هذه التكنولوجيا وتسجيلها في ادارة الترخيص¹⁷ .

5-2.ح تطوير منظومة مرافق النقل العام ومراقبة الخدمة بتسهيل حركة المواطنين (الموافق) :

✓ تاهيل واستحداث مجمعات جديدة ومظلات بمواصفات حديثة .

✓ تجهيز موافق التحميل والتنزيل (المظلات) بخرائط توسيعية لمسارات الخطوط بالإضافة الى عمل خرائط بمسارات النقل العام (خرائط سياحية) (تتضمن هذه المرحلة عمل خرائط توسيعية لمسارات النقل العام حسب الخطوط المارة بالموقع التي سيتم تجهيزها وتنبيتها على المظلات أو الشواخص الخاصة بذلك)¹⁸

5-2-ط مشروع نظام الاستفسار الالكتروني¹⁸ :

أطلق المشروع للاستعلام والبحث الإلكترونيًّا عن خدمات النقل العام للركاب في مدينة عمان بالتعاون بين دائرة عمليات النقل العام ونظم المعلومات الجغرافية.

وهو مشروع استعلام إلكتروني عن خدمات النقل العام بكافة أنواعها هو نتاج عمل مؤسسي وضمن منظومة هيكلة مسارات خطوط النقل العام المنبثقة عن الاستراتيجية الوطنية للنقل واستراتيجية الأمانة التي تهدف إلى تحسين مستوى خدمات النقل العام ورفع الكفاءة التشغيلية لها.

أن المشروع سيتيح خدمات الاستعلام والبحث عن خطوط النقل العام المتعددة وعن مراكز الانطلاق لوسائل النقل، والبحث عن خطوط النقل من خلال مركز الانطلاق، والاستعلام عن أي خط نقل ومعرفة الفاصل الخاصة به.

5-2-ي دعم خدمات النقل العام¹⁹

منذ تولي الأمانة صلحيات النقل العام التي كانت مزامنة لتحرير اسعار المحروقات شهر 2/2008 بذات الامانة التفكير من منظور استراتيجي جديد عكس التوجهات والسياسات السابقة تماشياً مع سياسات الدول المقدمة بهذا المجال والذى يهدف الى دعم فاتورة الراكب والمشغل من خلال تقديم :

1. دعم رأسمالي لبعض الشركات النقل الجماعي المرتبطة بعقود الاستثمار .
2. دعم تشغيلي بعض المشغلين من خلال التخفيف من فاتورة الراكب وعكس ذلك على بدل الاستثمار لتطوير منظومة الخدمة.
3. تحمل تكاليف تدريب السائقين .

¹⁸ اطلاق مشروع الاستفسار الالكتروني من دائرة النقل العام ودائرة نظم المعلومات الجغرافية برعاية معالي الامين / موقع أمانة عمان 12/2014 (طوير منظومة النقل العام (واقع وتطلعات) المهندس عبد الرحيم الوريكات . المؤتمر السابع للسلامة المرورية /الأردن 2015)

3-5 المشاريع المستقبلية للامانه لتطوير منظومة خدمات النقل الحضري :

من خلال موقعي واطلاعني على المشاريع المستقبلية التي تتجه الامانه لتنفيذها تتلخص في :

3-5.1 شراء حافلات حديثة من منظور جديد ملكيه للامانه وادارة تشغيل لقطاع الخاص .

أحد اهم المشاريع التي بذلت الامانه في تطويره هو شراء (100) حافلة جديدة بمواصفات حديثة تلبي رؤيتها لغاية تقديم خدمات نقل عام ضمن منظور جديد هو ملكيته للامانه وادرة تشغيل من خلال القطاع الخاص حسب شروط التعاقدية التي تقرها الامانه وهذا النموذج يساهم في (ضمان ديمومية الخدمة / تخفيف المخاطر على المشغل / تكلفة اقل على المواطنين)

3-5.2 ب تطوير الخدمات المقدمة لقطاع التكسي (نظام الاتصال لقطاع التكسي)

أن المشروع سيسهم ، في خدمة مستخدمي التكسي خلال نظام الاتصال والمرتبط بتقنيات حديثة (تتبع / ملاحة / اتصال غير يدوي / برامجيات تحديد اقرب موقع للمركبة مع المتصل) لتوفير تكسي للركاب دون النزول للشارع وهذا له اثار ايجابية تتعكس على الحد من الاحداثات المرورية من خلال تخفيف تجوال التكاسي للبحث عن الركاب ، ، فضلا عن الاثر البيئي والاقتصادي من خلال الحد من ابعاث عوادم مركبات التكسي وتخفيف فاتورة المحروقات التي تترجم عن التجوال .

3-5.3 ج تجهيز مرافق النقل العام بأنظمة معلومات الكترونيه وكذلك كاميرات رقابه (فيديو) :

تتجه الامانه في المرحلة القادمة لزيادة عنصر الامان لدى مستخدمين ورفع مستوى معرفة الوصول الى خطوط النقل العام داخل مراكز الانطلاق وذلك من خلال تجهيز مرافق النقل العام / بأنظمة رقابة الكترونية (كاميرات فيديو) وانظمة صوتية تراقب الوسائل والتحركات داخلها بالإضافة الى لوحات الكترونية وارشادية على مداخلها والمركز وعلى الممرات الداخلية لها تبين موقع الخطوط واسماءها للتسهيل على المستخدمين بالوصول اليها .

3-5.4 د استكمال المشروع السابق المستقبلي (الباص السريع):

رغم تعثر هذا المشروع لاكثر من مرة لاسباب سياسية وتمويلية الا انه وحسب خطة امانة عمان سيتم الانتهاء منه عام 2018 على المحورين المعتمدين (المحطة / دوار المدينة / الجامعة الاردنية / صويلح) و (راس العين / الخامس / وادي صقرة / دوار المدينة الرياضية) وهو مشروع ايضاً مرتبط بمشروع الباص السريع بين عمان والزرقاء .

6 الاندماج الاجتماعي (ربط النسيج السكاني والعمري) في قطاع النقل العام الحضري المستدام:

1-6 يقصد بالاندماج الاجتماعي:

- بشكل عام : ممكن تعريفه وقياسه بطرق عديدة. ويمكن أن يكون تعريفه تعريفاً فضفاضاً كأن نقول أن الدعم الاجتماعي هو أن يشعر الشخص بالرعاية والمساعدة من المحظوظين به وأن يعتبر نفسه فرداً من شبكة اجتماعية داعمة ويمكن أن يقاس الدعم الاجتماعي عن طريق إحساس المرء بأن هناك مساعدة متاحة له، أو بالمساعدة الفعلية التي حصلت له، أو عن طريق قياس درجة اندماج الشخص مع الشبكة الاجتماعية.²⁰

- المقصود به في هذه الورقة :

امكانية اي مواطن استخدام وسائل النقل الحضري على شبكة خطوط تلبي احتياجاته من مكان اقامته الى أي موقع يقصده ضمن النسيج السكاني والعمري للمدينة براحة وأمان وبتكلفة تناسب ودخله المادي وبالنتيجة دمج الطبقات المجتمعية في النسيج السكاني والانتاجية .

2-6 الاندماج الاجتماعي في قطاع النقل العام في أوروبا :

عند دراسة سياسة الدول والمؤسسات المحلية الأهلية في الاتحاد الأوروبي تبين ان مستوى الروابط بين النقل والاندماج الاجتماعي يعتبر في الآدبيات الحديثة من يوفر العناصر المرتبطة بالمجموعات السكانية الأكثر عرضه للاستبعاد والتهميش الاجتماعي .

ان للنقل العام دور رئيسي في الاندماج الاجتماعي حيث ان المستوى الجيد من هذه الخدمات وانتشارها يساهم في التخفيف من الاستبعاد والتهميش الاجتماعي كما ان الممارسات الجيدة في هذا القطاع من حيث تخطيط الشبكة لتوفير امكانية الوصول لكافة شرائح المجتمع الى وسائل النقل العام تساهم في عملية الاندماج التي تتحدث عنها .

3-6 دور البعد الاجتماعي في قطاع النقل في تحفيز السياسات ذات الصلة بالاندماج الاجتماعي

إن للبعد الاجتماعي في قطاع النقل العام دور اساسي في تحفيز هذا السياسات خاصة اذا تم التركيز على:

- ✓ توفير هذه الخدمات لكافة شرائحه المجتمعية .
- ✓ تحسين امكانية الوصول والاستخدام لكافة الفئات العمرية ومنها أصحاب الاعاقات الحركية .
- ✓ زيادة الكفاءة التشغيلية لضمان الاستدامة وتخفيف التكلفة على الراكب .
- ✓ المساعدة في الحد من زيادة اعداد المركبات الخاصة واستخداماتها وبالتالي تأثيرها السلبية على البيئة والطاقة .

4-6 نتائج الدراسات في هذا المجال :

الدراسات المتعلقة بخصوص الاندماج الاجتماعي تبين انها خلصت الى²¹ :

- ✓ الدور المحوري الذي يلعبه قطاع النقل العام في التخفيف او الزيادة في الاستبعاد او الاندماج الاجتماعي للفئات الضعيفة والمحدودة لانه يؤثر على حصولهم على الخدمات الأساسية وفرص العمل والعلاقات الاجتماعية بالإضافة الى مدى فعالية هذا النظام وارتباطه بالصحة والبيئة والامن المجتمعي وخاصة (لفئات الاقل حظاً) .
- ✓ الفئات الاقل حظاً لديهم احتياجات مختلفة (الحصول على التعليم والعمل والصحة) وهذه الاحتياجات مرتبطة بمستوى وتكاليف خدمات النقل العام وهنا لا بد من أن تكون السياسات والإجراءات المتخذة موجهة خصيصاً وفقاً لاحتياجات المستخدمين .
- ✓ لفعالية النتائج للاندماج الاجتماعي للفئات الاقل حظاً (هم الغالبية في مجتمعنا) فإن ذلك يتطلب تفاعل بين سياسات النقل وسياسات التنمية الاجتماعية .
- ✓ في الاتحاد الأوروبي في السنوات الاخيرة اصبح موضوع الاندماج الاجتماعي للفئات والمناطق الاقل حظاً على غاية من الاهمية و من خلال استخدام تكنولوجيا جديدة في قطاع النقل تمكّن من تقديم خدمات مرنّة وفقاً له ولمستويات مختلفة .
- ✓ اشراك مقدمي الخدمات من القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية المهمّة بالعمل التطوعي تساهمن في كيفية ادارة الطلب المتزايد وعلى اهتمام اكبر للحاجة الى التنقل وتساهمن في تلبية وابتکار حلول بتكلفة متدينة لاحتياجات محددة .

20. https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AF%D8%B9%D9%85_%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A
21. l'inclusione sociale nel trasporto pubblico nell'ue(direzione generale delle politiche interne dipartimento tematico b: politiche strutturali e di coesione)

5- مطلبات تطوير نظام نقل عام حضري لغاية تحقيق نتائج أفضل للاندماج الاجتماعي :

يجب أن يمتاز نظام النقل العام بسهولة الاستخدام والامن والراحة وتكون لها الاولوية في السياسات وهذا يعني :

- تحسين تخطيط الشبكة وإمكانية الاستخدام من جميع الشرائح بما فيها المعاقين مع الاهتمام بالمرافق ومسارب المشاه .
- أهمية امن النقل للمستخدمين وخاصة النساء وكبار السن .
- هيكلة خدمات النقل الحضري بما يضمن توفر احتياجات الشرائح الاقل حظاً .
- تطوير الخدمات وهيكلة الاسعار
- قدرة السلطات الرسمية على ايجاد حلول مبتكرة لخدمات النقل العام من خلال تعديل التنسيق ما بي المشغلين على كافة المستويات لت تقديم خدمات نقل متكاملة ومرنة قادرة على الوصول لكافة المقاصد والسامح للمستخدمين من عمل الرحلات التصيرية والطويلة والخارجية .
- توفير خدمات التكنولوجيا الحديثة لدعم نشاطات الشبكة والتنسيق وتحسين الفعالية وسهولة الاستخدام لتلبية الاحتياجات بنماذج نقل مختلفة بتكليف معقوله .
- ملخص امكانية تنفيذ كل هذه الاجراءات فإن التشريعات لها الدور الاساسي في الانجاز ومعالجة المشاكل.

أهم المشاريع التي ساهمت في الاندماج الاجتماعي لدى امانة عمان مشروع خدمة الاحياء السكنية واعادة هيكلة شبكة خطوط النقل لديها .

6- أمن النقل والاندماج الاجتماعي

من خلال الاطلاع على ما تم ذكره في الاتحاد الأوروبي حيث ان الاتحاد العالمي للمواصلات بدأ بعقد دورات متخصصه في هذا المجال وشاركت في اول دورة وعقدت في عام 2015 في روما وتبين ان موضوع امن النقل العام أمر على غاية من الاهمية ويجب ان يؤخذ على محمل الجد في الاستراتيجية والمشاريع التنفيذية المرتبطة بها وخاصة المتعلقة بمرافق ووسائل النقل العام لغاية ضمان الاستخدام من كافة شرائح المجتمع وخاصة العنصر النسائي²² .

- اكثر الشرائح تأثراً في امن النقل هم العنصر النسائي وكبار السن وعليه يجب التركيز على : -
- استخدام الانظمة والتكنولوجيا الحديثة في الرقابة داخل وسائل النقل العام.
- وضع المشغل امام مسؤولياته في سلامة واسطة النقل .
- تحديث وتنفيذ الشروط المتعلقة بعمل محصل الأجره ومنها التدقق الامني ومتابعة الرقابة عليهم قبل القائمين على القطاع .
- تأهيل مراكز الانطلاق بما يضمن سلامة المستخدمين واستخدام الانظمة الحديثة في الرقابة (رقابة و الكترونية / الإنارة /....)

7- خدمات النقل العام الحضري داخل الاحياء السكنية والاندماج الاجتماعي

لم تكن خدمات النقل الحضري داخل الاحياء السكنية ضمن رؤية واستراتيجية الجهات المسؤولة عن النقل العام التي تعاقتبت على مدينة عمان وكان لي شرف استخدام فكرة هذا المشروع تحت مسمى خدمة الاحياء السكنية وتم اطلاقها بموافقة أمين عمان عام 2010 والتي لها دور فاعل في الاندماج الاجتماعي خاصه أن المواطن يستخدم هذه الوسائل مع مواطنين آخرين يقطنون نفس الحي للوصول الى مناطق التغذية والخدمة التجارية والتعليمية والصحية ... مما يساهم أيضاً في عملية التواصل والتعارف الاجتماع لسكان هذه الاحياء وبعد التقييم ونجاح هذه الفكرة تم وضع اليات حديثة للتنفيذ أعتمدت من مجلس امانة عمان .

8-6 النقل العام الحضري وأثره على سوق العمل والاندماج الاجتماعي لقطاع الشباب

للنقل العام دور أساسي في تشغيل الشباب في الأردن ووجود نقل عام لا يلبي الاحتياجات من حيث الانتشار المكاني والتكلفة يؤثر على سوق العمل وبالتالي على التكوين الاقتصادي والثقافي للشباب واندماجهم بالمجتمع المنتج والمؤثر على الدخل الوطني.

لقد أظهرت احدى الدراسات المتخصصة في اثر خدمات النقل العام في الأردن على تشغيل الشباب وخيارات تطويرها ان²³:

- حوالي 46 % من الشباب العاملين يستخدمون أكثر من واسطتي نقل للوصول إلى مكان السكن من مكان العمل،
- التكلفة التي يتحملها الشباب من خريجي البرنامج للتنتقل من وإلى مكان العمل وصلت بالمعدل إلى 1.9 دينار باليوم ، وهي تمثل 46 بالمئة من متوسط الرواتب والبالغ 202 دينار في منطقة الشونة الجنوبية، بينما بلغت في سحاب 13 بالمئة وهي النسبة الأقل بين المناطق التي شملتها الدراسة. وشمل مجتمع الدراسة خريجي برنامج شباب للمستقبل العاملين من مناطق المفرق وسحاب والرصيفية والشونة الجنوبية وعدهم 460 خريجا منهم 64 بالمئة ذكورا و36 بالمئة إناثا، وعينة أصحاب العمل 61 شخصا
- أشار بعض المختصين أن كلف النقل تقدر (30-25) % من دخل الأسرة وفي دراسة للبنك الدولي (15)% من دخل الأسرة .
- يرى 77 بالمئة من أصحاب العمل أن تكلفة التنقل باستخدام وسائل النقل العام عالية جدا على العاملين، كما أن النسبة نفسها من أصحاب العمل، أبدوا استعدادهم لتقديم دعم مالي للعاملين خريجي البرنامج، إذا كانت هناك حواجز حكومية موازية.
- معدل زمن الرحلة ذهابا وإيابا بلغ 115 دقيقة وأن المدة المطلوبة للوصول إلى محطة انطلاق واسطة النقل من مكان السكن ومن مكان العمل تتراوح بين 13 و22 دقيقة لكل واحدة منها ، والتي تعد في المتوسط عالية خصوصا عند إضافة 8 ساعات العمل، فيصبح عدد الساعات المخصصة للعمل بشكل عام نحو 12 ساعة في اليوم بالمتوسط.
- حول أنواع النقل المستخدمة ومشاركة أصحاب العمل فيها، فقد توزعت بين 6 بالمئة منهم يستخدمون سيارة التاكسي الأصفر، و5 بالمئة فقط يستخدمون سيارات السرفيس و86 بالمئة منهم يستخدمون الحافلات الكبيرة و/أو المتوسطة .
- أوضحت الدراسة أن 29 بالمئة من أصحاب العمل الذين استهدفتهم الدراسة في قطاعات التجارة والمطاعم والفنادق والصناعات التحويلية العاملين في كافة المناطق التي شملتها الدراسة يقومون بتأمين وسائل نقل للعاملين في منشآتهم، وأن 37 بالمئة منهم يتقاضى بدل تأمين نقل من خريجي البرنامج العاملين لديهم.
- 69 % من أصحاب العمل أن المشكلات المتصلة بوسائل النقل العام هي سبب في تأخر العاملين لديهم عن العمل، مع ما يعنيه ذلك من مردود سلبي على انتظام العمل، وأن نصف أصحاب العمل يرون أن وسائل النقل العام تعد سببا رئيسا في ترك العاملين للعمل،
- 69 % منهم يرون أن وسائل النقل العام غير جاذبة للركاب " وهذا ما أكدته خريجو البرنامج من العاملين حول تأثير مشكلات النقل العام على تركهم العمل".
- 78 % من خريجي البرنامج العاملين يرون أن عدم توافر المواصلات يشكل عائقا أمام الوصول إلى مراكز العمل، فيما يرى 80 بالمئة من أولياء الأمور أن عدم توافر وسائل النقل العام يشكل عائقا أمام الوصول إلى مراكز العمل، وأن 70 بالمئة منهم يرون أن تكلفة استخدام وسائل النقل تشكل عائقا أمام الوصول إلى العمل.
- 40 % من مستخدمي وسائل النقل العام تعرضوا إلى مضائقات أثناء الرحلة وخاصة الإناث منهم وفقا لأولياء أمور الشباب .
- وهذه الأرقام دليل على إرتباط كلف النقل ومستوى الخدمات المقدمة في زيادة معدلات البطالة والفقر بالإضافة إلى أهمية توفير خدمات نقل عام ضمن شبكة تغطي المناطق والاحياء السكنية مع أماكن العمل والتسوق والخدمة وبالإضافة إلى أهمية التكلفة وعصر الامن في الاستقرار الاجتماعي للعاملين .

7 التجارب العربية في معالجة الاختلالات في النقل العام الحضري (تجربة الدار البيضاء)

بالاطلاع على التجربة المغربية عامه و الدار البيضاء خاصة في موضوع النقل الحضري تبين انها من اقرب المدن تشابهاً في ما هو حاصل في العاصمة عمان حيث ان الانفجار الحضري والسكاني الذي شهدته المدينة ادى الى حدوث ازمة حقيقة على مستوى منظومة الحركة وتبيّن ذلك من خلال²⁴ :

- الا زدحام في حركة السير .
- تدهور نوعية الهواء .
- ازدياد الطلب على خدمات النقل .
- محدودية الموارد المخصصة للنقل الحضري .

1-7 مظاهر هذه الازمة تجلت في :

- طرد بعض الموظفين من وظائفهم بسبب قلة وسائل النقل .
- مدة انتظار طويلاً لعدم الحافلات وهذا الشباب من يفوز في امكانية الصعود والاستخدام .
- رفض كثير من السائقين بالتوجه الى المناطق التي تشهد ازدحامات مرورية وفي هذه الحالة وسط المدينة .
- توجه السكان لاستخدام وسائل نقل بديلة (تشابه ظاهرة العمل مقابل الاجر في الاردن)

2-7 اجراءات ادارة النقل في الدار البيضاء بمعالجة هذه المشاكل من خلال²⁵:

- اصلاح في الاطار المؤسسي والمالي .
- التشاركية المجتمعية (لقاءات ومناظرات مع المجتمع المحلي)
- اعتماد التشاركية من جميع الفاعلين بقطاع النقل العام (المجتمع المحلي والمشغلين والممولين)
- اعادة هيكلة منظومة الادارة لقطاع النقل العام .
- تقديم الدعم والحوافز لشركات النقل العام من خلال توفير المبالغ الازمة ضمن خطط زمنية مرتبطة بتنفيذ الخطة التنفيذية للمشاريع .
- اعادة تأهيل النقل بالحافلات من خلال فتح المجال لشركات النقل الخاص .
- ادخال وسائل نقل حصرية للنقل الحضري كمشروع تراموي والذي يهدف الى اقامة توازن بين مختلف مناطق المدينة وفك العزلة عن الاحياء المهمشة وربطها بالحركة الاقتصادية والاجتماعية . وتمكين المواطنين من استخدام وسائل نقل عمومية نظيفة وصحية (
- إن هذه المعطيات هي اقل صعوبة من المعطيات لدينا في الاردن ومدينة عمان موضوع هذه الورقة وهذا يعني التزام بنقل عام حضري مستدام يجب أن يكون كأولوية استراتيجية وخططية للمدينة وبينتها وصحتها مواطنها و على رأس اجندة السلطة المحلية والحكومية

24- اصلاح قطاع التنقلات الحضرية بالمغرب / السيد سعيد زيان (الايات الوطنية للنقل الحضري / وزارة النقل) / 2015

25- أزمة النقل الحضري في الدار البيضاء / أرشيف المدونة الإلكترونية

8 نتائج الدراسة :

هناك الكثير من الاجراءات الواجب اتخاذها من اصحاب القرار على مستوى السلطات التشريعية والحكومية والمحليه المشاريع والاجراءات التي يجب التركيز عليها من أمانة عمان لتحقيق كثير من التطلعات والتوجهات المقترفة في هذه الورقة والمرتبطة في منظومة نقل عام حضري يلبي احتياجات المستخدم على المستوى البيئي والاقتصادي والخدمي ويحقق الاهداف المرتبطة بالاندماج السكاني وابراز هوية خاصة للنقل الحضري في مدينة عمان :-

1-8 الاجراءات الواجب اتخاذها من خلال السلطة التشريعية:

اصدار تشريع عصري للنقل العام :

ضرورة اصدار قانون للنقل العام بشكل دائم يساهم في الاستدامة لدى الجهات المسؤولة عن القطاع وبالنتيجة الاستثمار فيه بالإضافة الى تلبية تطلعات ومتطلبات التطوير لهذا القطاع وتنطيمه بالإضافة الى اعتماد سياسات جديدة مغطاه تشريعياً خاصة ما يتعلق في مركزية السياسات والتشريعات ولامركزية التنظيم والعمليات وكذلك ما يتعلق بالدعم والحوافر لتلبية متطلبات التنظيم لما هو قائم ومتطلبات الجذب للمستخدمين خاصة قطاع الطلاب والشباب .

2-8 الاجراءات الواجب اتخاذها من خلال السلطة التنفيذية :

3-1.2.8 أ الدعم والحوافز :

ضرورة اتخاذ اجراءات لدعم قطاع النقل العام بطرق مباشرة أو غير مباشرة من خلال تقديم الحوافز ببالغ أو تخفيض الضرائب المترتبة على هذا القطاع (جمارك / مبيعات / دخل ...) لغاية الارقاء به وتطويره لضمان تحقيق الاهداف المرجوه على مستوى تنظيم الخدمة وإستخدام تكنولوجيا جيدة تلبي احتياجات المدينة البيئية والخدمة وتكلفة التذكرة على المستخدم وخاصة لفئة الطلاب والعاملين ذوي الدخل المحدود والمعاقين وهذا يتطلب عكسه على سياسة الحكومة وموازنتها من خلال تخصيص المبالغ اللازمة في الموازنة العامة وممكن الصندوق الوطني المقترن يلبي هذا المتطلب .

3-1.2.8 ب دور أكبر لوزارة البلديات :

ضمن مشروع تطبيق قانون اللامركزية من الضروري أن يكون هناك دور فاعل لهذه الوزارة من خلال الطلبات التابعة لها (الحكم المحلي) وخاصة في مراكز المحافظات يتمثل في ابراز وايصال مخططات هيكلية تتضمن منظومة الحركة بشكل عام بما فيها شبكة النقل والمرور وارتباطها في التوسيع السكاني والعمري للمدينة .

3-8 الاجراءات الواجب اتخاذها من خلال مؤسسات الحكم المحلي(أمانة عمان الكبرى) :

3-8.3.1 اعادة هيكلة شبكة وهرمية وسائط النقل العام :

ضرورة اعادة النظر في شبكة مسارات خطوط النقل العام الرئيسية والفرعية وشمول الامتداد العراني للمدينة في هذه الشبكة ضمن خطة توسيع الوسائل اللازمه لذلك وسهولة التغطية الجغرافية وربط ذلك بهرمية وسائط النقل ما بين المحاور الرئيسية والخطوط المغذية والخطوط الداخلية .

3-8.3.2 ب تنااسب حجم الاسطول مع الزيادة السكانية وادخال منظومة نقل تتناسب مع حجم الطلب و التحديات المرورية للمدينة:

1- المشروع الرئيسي التي تعتمد عليه الامانة حسب تصریحتها الاعلامية هو مشروع الباص السريع لتقديم الخدمة على محورين احدهما رئيسي وهو (صويلح / الجامعة / المحطة) والآخر اقل حجم طلب وهو راس العين / دوار المدينة/ من خلال الدوار الخامس وادي ولكن ضمن المعطيات الحالية :

- الزيادة السكانية بمعدلات عالية تختلف عن المعطيات التي عليها تم بناء نموذج تشغيلي لمشروع الباص السريع .
- التوجهات التنظيمية والتخطيطية ليست كما كانت في مخطط مدينة عمان (2008) .
- الاحداثيات المرورية على كافة المحاور الرئيسية .
- الاحجام والكتافة المرورية على محاور الحركة الرئيسية للمدينة وبالنتيجة انخفاض مستوى الخدمة على الطرق.
- التنبؤات للعشر سنوات القادمة للزيادة في اعداد السكان والمركبات .

جميع هذه المعطيات تحتم على الامانة اعادة النظر في مشاريعها الاستراتيجية ومدى نجاحها للسنوات القادمة بما فيها مشروع الباص السريع وهذا فإن ما اراه جدير في الاهتمام والدراسة كمشروع استراتيجي لمستقبل المدينة للنقل العام للركاب وعند الأخذ

- بعين الاعتبار التكافل المادي للمشاريع المطروحة (باص سريع / مترو / القطار الخيفي /) فإنني ارى مشروع النقل بواسطة المونوريل (monorail system) هو الاجدى بالدراسة قبل الانتشار والتوسع بمشروع الباص السريع واقتطاع من حوالي 30 % من سعة الطرق الرئيسية لمسار هذه الحالات .
- 2- عدد وسائل النقل العام العامله في مدينة عمان بالنسبة لعدد سكانها أقل بكثير من النسب المعتمده عالمياً حيث انها أقل من 10 % بالإضافة الى التأخر في تنفيذ مشاريع استراتيجية تعتمد على تكنولوجيا جديدة للنقل وهذا يتطلب معالجة هذه الاختلالات ضمن خطة استراتيجية محدده نوعاً و زماناً وتمويلياً .
- وبالتالي فإن توفير عدد وسائل نقل عام كافية تلبى حجم الطلب الحالي والمستقبل ضمن هرمية للاسطول من حيث السعة والتكنولوجيا المستخدمة يساهم في تطوير منظومة النقل وتحقيق الاندماج الاجتماعي
- 8-3.ج تطوير والتوسيع في خدمة الاحياء السكنية :**
- هذا يتطلب الاستمرار في استخدام خدمات جديدة للاحياء السكنية غير المخدومة بوسائل نقل عام لغاية تقديم الخدمات الداخلية والخدمات المغذية مع دراسة امكانية الدعم لفترات زمنية مرتبطة بوقت بناء الراكب بما يتاسب بتغطية الكلف التشغيلية وهامش الربح المطلوب للمشغل .
- 8-3.د استخدام أنظمة النقل الذكية :**
- التوسيع في استخدام أنظمة النقل الذكية على مستوى المرافق والاسطول يساهم بشكل فاعل في عنصر الجذب للركاب وتحقيق مفهوم الامن والسلامه لدى المستخدم بالإضافة الى اثاره الايجابية على المستوى البيئي والمروري .
- 8-3.ه تطوير البنية التحتية لمراكز الانطلاق وتوفير المظلات على شبكة النقل :**
- ضرورة معالجة موقع بعض مراكز الانطلاق من حيث الاستحداث او اعادة التاهيل هذا بالإضافة الى اهمية توفير مظلات على موافق التحميل والتنزيل على مسارات خطوط النقل العام ومجهزه بخراطه توضيحية للمسارات وارقام الخطوط والوسائل المستخدمه لها .

٩ التوصيات

- تشریعات عصریه ترقی للتحديات (التطوير والتخطیم / الاحتیاجات / الطاقة / البيئة) .
- مركزیة السياسات والاستراتیجیات والتشريعات والامرکزیة في التخطیط والادارة والتشغيل .
- ادارة النقل من خلال هيئات وادارات مستقلة تتواصل مع المجتمع المحلي وتتبّنى منظومة التنافسیه والجوده في طریقة التشغیل .
- تشريع ومؤسسة تقديم الحوافز و الدعم بما فيها الاعفاءات الضریبیة وتبّنی ذلك على المستوى الحكومي وعلى المستوى المحلي (البلديات والسلطات المستقلة) بما یساهم في تطوير الخدمة وتقلیل التکلفة لشراحت المجتمع وخاصة الطلاب والعمال .
- شبكة نقل حضري واعداد وسائل کافية توفر التغطیة المکانیة وكذلك الجهد والوقت تساهمن في الاندماج السکانی .
- مشاريع تنفیذیة تساهمن في الاندماج السکانی والارتقاء بالمستوى البيئی والصحي
- دراسة بداول التکنولوجيا المتاحه لمشاريع خدمات النقل بما یضمن تلبیة حجم الطلب المستقبلیه وعدم الانتهاص من سعة الطرق وبما یتناسب مع الامکانات المادیه .
- أهمیة الامن في مرافق ووسائل النقل العام على المستخدمین والجذب من بعض شرائح المجتمع بإتجاه استخدام النقل العام.
- ابراز هوية المدينة على منظومة النقل حسب الموصفات ونوعية الخدمة ودورها في ابراز المعالم السیاحیة والاثریة والتجاریة على الوسائل العاملة .
- الوصول الى معايیر المدينة المستدامه .

المراجع

10

1. تكامل منظومة خدمات النقل العام في العاصمة عمان /الأردن / المهندس عبد الرحيم الوريكات . (المؤتمر الهندسي السابع والعشرون / المنامة البحرين) 2016
2. النقل العام واقع وطموح/ المهندس عبد الرحيم الوريكات /مركز القدس للدراسات الاستراتيجية /عمان /2015
3. ادارة النقل العام : تحديات وحلول/ المهندس عبد الرحيم الوريكات . (المنظمة العربية للتنمية الادارية/ الجامعة العربية) / 2010
4. المخطط الشمولي للنقل والمرور امانة عمان 2009
5. الاستراتيجية الوطنية للنقل/ وزارة النقل 2012-2014
6. قانون مؤسسة النقل العام رقم(21) لسنة 1975 وقانون رقم (19) لسنة 1985 .
7. قانون السير رقم (14) لسنة 1984 وزارة الداخلية
8. قانون النقل العام للركاب رقم (39) لسنة 2003
9. قانون تنظيم النقل العام ضمن حدود امانة عمان الكبرى رقم (51) لسنة 2007
10. قانون هيئة تنظيم النقل البري رقم (4) لسنة 2011
11. قانون النقل العام للركاب رقم (33) لسنة 2010.
12. دراسة خدمات النقل واثرها على تشغيل الشباب وخيارات تطويرها / وزارة العمل / برنامج شباب للمستقبل / 2014 .
13. خدمة الاحياء السكنية (خدمات داخلة و خدمات مغذية) /المهندس عبد الرحيم الوريكات (الايات الوطنية للنقل الحضري / وزارة النقل) / 2015
14. اصلاح قطاع التنقلات الحضرية بالمغرب /السيد سعيد زيان (الايات الوطنية للنقل الحضري / وزارة النقل) / 2015 .
15. أزمة النقل الحضري في الدار البيضاء / أرشيف المدونة الإلكترونية .
16. كلف النقل العام تستنزف الفقراء وتزيد معدلات البطالة / جريدة الغد الصادرة بتاريخ 28/7/2016 .
17. دورة امن النقل (الاتحاد العالمي للنقل (UITP)) / روما / 2016/10
18. تطوير منظومة النقل العام (واقع وتطورات) المهندس عبد الرحيم الوريكات . المؤتمر السابع للسلامه المرورية /الأردن 2015
19. اطلاق مشروع الاستفسار الالكتروني من دائرة النقل العام ودائرة نظم المعلومات الجغرافية برعاية معالي الامين / موقع امانة عمان 2014/12
20. l'inclusione sociale nel trasporto pubblico nell'ue(direzione generale delle politiche interne dipartimento tematico b: politiche strutturali e di coesione)
21. Migliorare il Trasporto Pubblico Urbano in Europa / Prendere un Impegno(ICLEI European Secretariat)
22. Comparison Between Monorail System and BRT System in amman city (fourth jordan international conference and exhibition for roads and transport/2014)